الأمم المتحدة S/PV.5040

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٤٠**

السبت، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بانييث – بارنويفو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) (S/2004/703)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-51527 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) (S/2004/703)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عروة (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): باسم المجلس أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الوثيقة S/2004/703 .

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2004/744، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إسبانيا وألمانيا ورومانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2004/739، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من ممثلي أستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار على التصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): ما فتئت الجزائر تتابع باهتمام، مع عميق القلق، تطورات الحالة في دارفور ووطأتها على السكان المدنيين، الذين يواجهون أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وقد تابعنا تلك التطورات باهتمام أكبر وبشعور من القلق أعمق لأن تلك المأساة تعصف ببلد وبجماعات سكانية يرتبط بها بلدي بأواصر صداقة قوية بشكل استثنائي. إن العذاب المأساوي الذي لا يوصف الذي يعيشه أولئك السكان يتطلب منا المشاركة بقوة. وإننا تتملكنا رغبة عارمة ولدينا هدف ذو أولوية أن يوضع حد لهذا العذاب بأسرع وقت ممكن.

لذلك، ولما كانت الجزائر عضوا نشيطا في بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي في دارفور وفي مجلس السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، الذي تتمتع بعضويته — فإن بلادي بذلت جهودا على الصعيدين الإنساني والسياسي لا حد لها، وعملت بالحصافة والفعالية المطلوبتين لاستعادة السلام والاستقرار في ذلك الجزء من السودان، ولتمكين السكان المشردين من العودة إلى ديارهم بهدوء وأمن.

بتلك الروح ما انفكت الجزائر تبدي، منذ البداية، مؤازرتها التامة لجهود الاتحاد الأفريقي، إيمانا منها بأن الرئيس أوباسانجو — الذي يلتزم التزاما تاما بتحقيق حل سياسي — سيحالفه النجاح في الجمع بين الطرفين المعنيين. ونحن على اقتناع أيضا بأن الاتحاد الأفريقي سيحافظ على اتصالاته المستمرة مع الحكومة السودانية لكفالة تعاونها التام مع الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي. ونحن جميعا ندرك أنه لا بديل عن التعاون النشيط من قبل الحكومة السودانية، ليتسنى، بفضل دعم الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، إنهاء عذاب سكان دارفور.

واعتقادنا بكون الاتحاد الأفريقي يمثل أنسب منظمة للسعي إلى تسوية للأزمة بجميع أبعادها اعتقاد عززه الحصول في ١ أيلول/ سبتمبر على اتفاق بين الأطراف على المسائل الإنسانية، وتعزز أكثر عندما رأينا الحكومة السودانية نفسها تأخذ بزمام المبادرة وتطلب من الاتحاد الأفريقي أن يزيد من حضوره في دارفور، الأمر الذي تجلى في رسالة مؤرخة ٧ أيلول/ سبتمبر موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الأفريقية.

وفضلا عن ذلك، فقد لاحظ الأمين العام وممثله الخاص أنه تحقق تقدم لا بأس به في دارفور، بينما أشارا إلى المجالات التي تفتقر إلى ذلك. بل إن السيد برونك قد أشاد في القاعة هذه بحكومة السودان على ما أحرزته من تقدم وما تبديه من حسن النية في علاقتها مع الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى التقدم المحرز وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2004/703)، كنا نتوقع من مجلس الأمن، بطبيعة الحال، أن يحيط علما بما تحقق من تقدم وأن يحث الحكومة السودانية على أن تبذل مزيدا من الجهد في المجالات التي اكتشفت فيها أوجه قصور – لا سيما في مجال الأمن، وهو ما سيكون مبعث قلق مشروع للمجتمع الدولي برمته، إن لم نحدد معايير صارمة للتقيد بها.

وكنا نتوقع من مجلس الأمن أيضا أن يدعو المجموعات المتمردة للسعي إلى بذل جهد أكبر من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية للأزمة. وإلى جانب العمل مع الاتحاد الأفريقي – الذي قرر أن يفعل ذلك – كان يمكن للمجلس أن يطالب بتجميع قوات المتمردين في مواقع يتفق عليها بصورة متبادلة في نفس الوقت الذي تقوم فيه الحكومة السودانية بنزع سلاح الميليشيات المسلحة.

ولأن أيا من الأمين العام أو ممثله الخاص لم يوص بذلك، ولاعتقادنا بأن تعاونا ديناميا قد حل محل روح المجابهة، فلم نكن ننتظر من مجلس الأمن أن يهدد الحكومة السودانية مرة أخرى بفرض الجزاءات.

وبالرغم من التحسينات التي أدخلت، فإن النص المعروض علينا اليوم يثير مشاكل، للأسباب التالية.

أولا، إننا نرى أنه لا يُنصِف حكومة السودان، التي اتخذت مبادرات وإجراءات في الاتجاه الصحيح، ولا يبرز إلا ما لوحظ من ثغرات.

ثانيا، أنه يتوخى احتمال استخدام الجزاءات ضد السودان، لا في حالة عدم الامتثال لقرار مجلس الأمن فحسب، بل وفي حالة عدم التعاون مع الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتمديد ولايته، حتى وإن كان السودان ذاته قد طلب رسميا تمديد ولاية البعثة الأفريقية في دارفور وتعزيزها، والتزم بالتعاون الجاد مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) ومع الاتحاد الأفريقي لتوسيع تواجده في دارفور.

ثالثا وأخيرا، إن هذا النص يدعو إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع بتحديد ما إذا كانت قد ارتُكبت أعمال إبادة جماعية في دارفور، ولكن، حرصا على الفعالية وبغية

معالجة الأزمة بما تنطوي عليه من إلحاحية وخطورة، آثر المجتمع الدولي بحكمة – وكما يشهد بذلك بيان كل من الأمين العام ووزير خارجية الولايات المتحدة – أن يُنَحِّي جانبا، في الوقت الراهن على الأقل، مسألة ما إذا كانت قد ارتُكبت أعمال إبادة جماعية من عدمه، وذلك حتى لا يعرقل أو يعرض للخطر وصول المساعدة الإنسانية والجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بهدف التوصل إلى تسوية سياسية.

تلك هي النقاط الأساسية الثلاث التي كنا نود لو أن مقدمي مشروع القرار قد أبدوا تجاهها نفس التفهم والمرونة الذي أبدوه – ونشكرهم على ذلك – فيما يتعلق بالجوانب الأخرى في النص، لا سيما توضيح الدور الرئيسي للاتحاد الأفريقي وتحديده، ذلك الدور الذي نشعر بالامتنان له على نحو خاص؛ ومن خلال حذف إجراءات معينة قد تشكل تجاوزات غير مقبولة على سيادة السودان، مثل الطيران فوق أراضيه دونما قيود؛ وأخيرا، من خلال التأكيد على ضرورة احترام استقلال السودان وسيادته ووحدته وحرمة أراضيه.

إن إبداء قدر أكبر من المرونة كان سيسمح للمجلس باتخاذ موقف موحد إزاء أزمة دارفور. إننا بحاجة – وأؤكد على ذلك – إلى أن نتكلم بصوت واحد عندما تتطلب منا مأساة بفداحة ما يجري في دارفور بالتحرك معا لوضع حد لها. وللأسف، لم يكن هذا هو الحال. لذلك، ولئن كنا نرحب ببعض العناصر الإيجابية للغاية في مشروع القرار، سوف نمتنع عن التصويت على النص.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سأطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2004/744 على التصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، البرازيل، بنن، رومانيا، شيلي، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، باكستان، الجزائر، الصين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١١ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دنيسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يتابع الاتحاد الروسي عن كثب الحالة السياسية والإنسانية المعقدة في منطقة دارفور السودانية. ونحن نشاطر الأمين العام وممثله الخاص، يان برونك، تقييمهما فيما يتعلق بالتطور المعقد لتلك الحالة.

ولقد حققت حكومة السودان بعض التقدم في تنفيذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، لا سيما في المجال الإنساني. ومع ذلك، فلا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها، بما في ذلك نزع سلاح الجنجويد والمجموعات المسلحة الأخرى الخارجة على القانون. ولا بد لنا من ضمان حماية ذات مصداقية للسكان المدنيين في دارفور. وفي هذا الصدد، فإن المسؤولية الرئيسية ما زالت تقع على عاتق

السلطات السودانية. وإن على المتمردين، بدورهم، أن يفوا بالتزاماتهم.

مجلس الأمن مدعو للاستجابة إلى طلب أعضاء الاتحاد الأفريقي وإلى تقديم الدعم الكامل للجهود التي يبذلونها لرصد تنفيذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الأمم المتحدة. ونلاحظ التقدم المحرز في الحوار بين الاتحاد الأفريقي والخرطوم في هذا الشأن، ونأمل أن تتحقق نتائج ملموسة على وجه السرعة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نواصل دعم عمليتي التفاوض في أبوجا ونيفاشا بغية تحقيق تسوية سلمية شاملة في السودان.

لقد شارك الوفد الروسي بروح بناءة في العمل من أجل التوصل إلى اتفاق على مشروع قرار يتضمن النقاط المبدئية تلك. ونحن مقتنعون بأن التهديد بالجزاءات هو أبعد ما يكون عن الوسيلة المثلى لإقناع الخرطوم بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها إزاء الأمم المتحدة. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي لنا أن نستخدم وسائل دبلوماسية مقبولة.

ونرى أيضا أن الربط بين احتمال فرض الجزاءات وجهود الاتحاد الأفريقي لبناء السلام سيؤدي إلى نتائج عكسية. ولا بد لنا أن نتقيد بشكل صارم بأحكام الفصل الثامن من الميثاق بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية.

وللأسف، فإن مقدمي مشروع القرار لم يراعوا شواغلنا الرئيسية تلك، وإن كان النص قد تحسن أثناء المشاورات. وإزاء ذلك الوضع، لم يسع الوفد الروسي تأييد الوثيقة. وروسيا ستواصل العمل بنشاط – بما في ذلك داخل مجلس الأمن – من أجل تحقيق استقرار سريع للحالة في دارفور وفي السودان برمته.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): خلال الأشهر القليلة الماضية تحسنت الحالة في درافور تدريجيا وهي تسير الآن في الاتجاه الصحيح، بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها جميع الأطراف، ولا سيما الاتحاد الأفريقي؛ والبيان المشترك بين الحكومة السودانية والأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي تم التوقيع عليه في ٣ تموز/يوليه؛ وعلى وجه الخصوص، توقيع وزير الخارجية السوداني والممثل الخاص للأمين العام على خطة العمل في أوائل آب/أغسطس. وأظهرت الحكومة السودانية إخلاصها في محاولة حل المشكلة، واتخذت العديد من التدابير بناء على ذلك. وتلك حقيقة موضوعية لا يمكن إنكارها.

وفي ظل تلك الظروف، وبالنظر إلى تعقيد قضية دارفور، يتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يركزا على تشجيع الحكومة السودانية على مواصلة التعاون، بدلا من عمل العكس. وينبغي أن ندعم الاتحاد الأفريقي دعما كاملا في جهود الوساطة التي يقوم بها، بدلا من زيادة مصاعبه. وينبغي أن نساعد على التوصل إلى اتفاق مبكر بغية إيجاد حل سياسي بين الحكومة السودانية والمتمردين، بدلا من بعث رسالة خاطئة وجعل المفاوضات أكثر صعوبة. ويتعين علينا زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى دارفور، بدلا من زيادة سوء الحالة التي قد تؤدي إلى إغلاق الباب أمام الإغاثة والمساعدة.

إن الوفد الصيني، لكل تلك الأسباب، لديه تحفظات شديدة على القرار المعتمد من فوره. ونحن نخشى ألا يسهم في حل المشكلة. ولكن، بما أن أحد العناصر الأساسية من عمل المجلس الآن دعم الاتحاد الأفريقي في توسيع نشر قواته في دارفور – الأمر الذي يعبر عن رغبات الاتحاد الأفريقي والأمين العام وكذلك توافق الآراء الواسع – فإن الوفد الصيني امتنع عن إغلاق الطريق أمام اعتماد مشروع القرار.

وتعرب الحكومة الصينية عن تقديرها الكبير للجهود الهائلة والقيمة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في السعي إلى إيجاد حل لهذه القضية. ونحن نؤيد توسيع نشر قوات الاتحاد

الأفريقي في دارفور، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل مساعدة ممكنة في سبيل تحقيق تلك الغاية. ونرى أنه لا يمكن إيجاد حل نهائي للأزمة في دارفور إلا من خلال تسوية سياسية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. ولذا فإننا نأمل أن تسارع حكومة السودان والجماعات المتمردة بمحادثاتها السياسية بغية التوصل إلى اتفاق شامل في موعد قريب.

ويتعين على المجتمع الدولي بذل جهود نشطة لتهيئة الظروف الملائمة للمحادثات. وفي الوقت نفسه، من الضروري للمجتمع الدولي ألا يحث الحكومة السودانية على تحسين الحالة الأمنية في دارفور فحسب، بل على الوفاء الفوري بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة. وينبغي، خصوصا، للدول المانحة التي لديها القدرة على تقديم المساعدة أن تفعل كل ما في مستطاعها في هذا الشأن. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها إنقاذ الأرواح بصورة فعالة وتقديم المساعدة إلى المحتاجين.

أخيرا، لاحظنا أن مقدمي المشروع رددوا مرارا قولهم إن الجزاءات لن تنفذ بطريقة تلقائية. وأود أن أؤكد من جديد أن موقف الصين المعارض لفرض الجزاءات لم يتغير. ونحن نرى باستمرار أن الجزاءات بدلا من أن تساعد على حل المشاكل المعقدة قد تزيد من تعقيدها.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): منذ أن عينني الرئيس بوش مبعوثا خاصا قبل أكثر من ثلاث سنوات، أجريت معه مناقشات عديدة بشأن موضوع السودان. وظُهر أمس هاتفني ليطلب مني نقل آرائه الراسخة بشأن القرار الذي اعتمده مجلس الأمن من فوره. وقال إن دارفور كارثة يتعين على المجلس معالجتها بشكل عاجل. وشدد على أهمية توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي، التي طلب منا أن ندعمها بهذا القرار وأن ندعمها سوقيا. وطلب من المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بتقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان دارفور. وقال إن الأمن في دارفور يعتمد في الأجل الطويل على نجاح محادثات السلام في أبوجا وعلى التنفيذ السريع لمفاوضات نيفاشا. وبإيجاز، طلب مني الرئيس بوش أن أنقل دعمه القوي لما نقوم به من عمل ظهر اليوم.

إن للقرار ثلاثة أغراض. أولا، هو يلقي بالثقل الكامل للمجلس وراء الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بمهمة متزايدة في دارفور. وهو يدعو المجتمع الدولي إلى الدعم الكامل للاتحاد الأفريقي والجهود التي يبذلها الرئيس أوباسانجو. ثانيا، إنه يدعو إلى إكمال مفاوضات نيفاشا وأبوجا، بشكل عاجل، باعتبار ذلك أساسيا لإقامة سودان ينعم بالسلام والازدهار والوحدة. ثالثا، يدعو القرار المجتمع الدولي إلى الوفاء العاجل بتعهداته بتقديم المساعدة الإنسانية إلى أهل دارفور.

إننا نتصرف اليوم لأن الحكومة السودانية لم تمتثل امتثالا كاملا لقرارنا السابق ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، المتخذ في ٣٠ حزيران/يونيه. والقرار الصادر اليوم يطالب حكومة السودان بأن تفي عمليا بالتزامها الشفوي بقبول زيادة عدد مراقبي الاتحاد الأفريقي. وينص القرار أيضا على أنه في حالة استمرار حكومة السودان في اضطهاد مواطنيها وعدم تعاونها تعاونا كاملا مع الاتحاد الأفريقي، فإن المجلس سينظر، بالفعل، في فرض جزاءات عليها وعلى الأفراد المسؤولين عن الكارثة.

والقرار جاء نتيجة لعملية تفاوضية. وهو يعبر عن رغبات بعض الوفود في الإقرار بأن حكومة السودان أوفت ببعض التزاماتها فيما يتعلق بوصول المساعدة الإنسانية. ولكن ينبغي ألا يكون لأحد أدنى وهم فيما يتعلق بسبب وفاء حكومة السودان بذلك الالتزام. إنها فعلت ذلك بسبب الضغط الشديد من المجتمع الدولي، وفعلت ذلك مكرهة

إكراهـا شـديدا وبعـد تـأخير طويـل حـال دون أن تكـون الاستجابة الإنسانية مبكرة وفعالة.

والأزمـة في دارفـور أزمـة خطيرة بشـكل متفـرد مـن وجهين. أولا، إنها أكبر كارثة إنسانية في العـالم اليوم، حيث أودت بحيـاة أكثـر مـن ٠٠٠ ٥٠٠ شـخص، وشـردت أكثـر مـن ١,٢ مليـون شـخص وأدت إلى اغتصـاب وإهانـة مئـات الآلاف من الأشخاص الآخرين. لقـد وقـع أكثـر ٢,٢ مليـون شـخص بطريقـة أو بـأخرى ضـحايا لأعمـال الحكومـة السودانية. وإنني ألاحظ مع القلق أن تقريرا صدر مؤخرا عـن منظمة الأمـم المتحدة للطفولـة يحذر مـن أن الأزمـة الإنسـانية من المرجح أن تزداد سوءا في الأسابيع المقبلة.

ثانيا، إن الكارثة في دارفور من صنع الإنسان تماما. فالمأسـاة في دارفـور، علـى خـلاف الكـوارث الطبيعيـة، مثـل الأعاصـير المداريـة وموجـات الجفـاف، كـان يمكـن تفاديهـا كليـة. فقـد صـنعتها حكومـة – مصـممة علـى الانتقـام، ومصممة على الاضطهاد، ومصممة على كسر عزم شعب بأكمله — كرد فعل مشتط على التمرد.

ومنذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) في ٣٠ تمـوز/يوليـه، ظـل العنـف في دارفـور مسـتمرا. وأورد الممثـل الخـاص للأمـين العـام، السـيد برونـك، في تقريـره أن المليشيات هاجمت خلال النصف الأخير من آب/أغسطس قرى في منطقة ياسين، فقتلت أكثر من ٥٠ شخصا. وقال إن بعـض القـرى هوجمـت ثـلاث أو أربـع مـرات. ونُهـب بعضـها، ودمـرت أخـرى تـدميرا كـاملا. ووصـف أيضـا الهجمات المنتظمة على القرى في غرب دارفور، بما في ذلك نيرتـتي وماسـيري. وحكـى عـن مـزاعم متواصلة عـن السـرقة والاعتـداءات الجنسية في جميـع أرجـاء المنطقـة. وأشـار إلى أن الحكومـة منعـت العـاملين في المجـال الإنسـاني مـن الوصـول إلى مخيم كالما، وانتقد الحكومة على رفضها تحديد هوية مرتكبي تلـك الجـرائم بالاسـم. وأخـيرا، نـاقش السـيد برونـك الخـوف الشائع في نفوس شعب دارفور من حكومـة السـودان وقـوات الشرطة. ومثل هذه المخاوف مبررة تماما بعد تـدمير أكثـر مـن ٤٠٠ قرية حتى الآن.

ولقـد قـام وزيـر خارجيـة النـرويج هيلغيسـن بزيـارة السـودان وتشـاد مـن ٢ إلى ٦ أيلـول/سـبتمبر وخلـص إلى استنتاج مماثل. وأخبره أعضاء لجنة وقف إطلاق النار التابعة للإتحاد الأفريقي بأن طائرات الهليكوبتر والقاذفات السودانية كانت ضالعة في عدد من الهجمات التي شُنت مؤخرا على القرى في دارفور. وفي إحدى المناسبات رأى الوفد النرويجي طائرة هليكوبتر مسلحة تابعة للحكومة السودانية من طراز إم آي — ٢٤ تقلـع مـن الفاشـر. وبعـد ذلـك، تلقـى الوفـد تقارير تفيد بأن الطائرة الهليكوبتر قد شاركت على الأرجح في هجوم على قرية.

وتتسق استنتاجات السيد برونك والسيد هيلغيسن مع نتائج استطلاع أجرته مؤخرا وزارة الخارجية الأمريكية. وإن مسـؤولي وزارة الخارجيـة، في جمعهـم لبيانـات هـذا الاستطلاع، قابلوا ١٣٦ ١ لاجئا اختيروا بصورة عشوائية في ١٩ موقعا في شرق تشاد. ولقد شهد ٦١ في المائة منهم مقتـل أحـد أفـراد أسـرهم. وشـهد أربعـة أخماسـهم تـدمير منـازلهم. واسـتمع المسـؤولون في تلـك المقـابلات إلى نفـس الرواية المرة تلو الأخرى. فقد كانت طائرات الحكومة تبدأ الهجمـات بقصـف القـرى. ثم يصـل جنـود الحكومـة في شاحنات، ويتبعهم الجنجويد على الخيول ثم يحاصرون القرى ويـدخلونها وهـم يطلقـون نـيران بنـادقهم. كمـا أنهـم يطلقـون النـار علـى اللاجـئين الفـارين ويلقـون القنابـل عليـهم. وينـهبون القـرى ويـدمرونها، وغالبـا مـا يطلقـون النعـوت العنصرية والشتائم وهم يقترفون أعمالهم التدميرية هذه. وهـم لا يخلفـون وراءهـم سـوى الخـراب والمـوت. ومـن الأهميـة أن تسعة من بين كل عشرة لاجئين قالوا إنهم لم يشهدوا أي

نشاط للمتمردين في المناطق التي هاجمتها الحكومة والجنجويد بلا رحمة.

هذه أعمال عنف وإرهاب عشوائية. ولقد أخبر وزير الخارجية باول الكونغرس مؤخرا بأن هذه الأدلة تدفع الولايات المتحدة إلى استنتاج أن حكومة السودان ربما تتغاضى عن الإبادة الجماعية وترتكبها. وفي ظل ذلك، ننتظر من حكومة السودان أن تسهل على الفور وجودا موسعا للاتحاد الأفريقي في دارفور وأن تمتثل للأحكام الأخرى في قرار اليوم.

وننوه برسالة الممثل الدائم للسودان التي يعد فيها بتعاون حكومته الكامل مع الاتحاد الأفريقي. وننوه أيضا بأن الحكومة السودانية قدمت وعودها على الورق و لم تف بها في ممارساتها. إن حكومة السودان تتحمل مسؤولية إنهاء المأساة في دارفور. ونحن ننتظر منها أن تفعل ذلك.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): امتنعت باكستان عن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمده المجلس اليوم، وأود أن اشرح أسبابنا لذلك.

في ٣٠ تموز/يوليه هذا العام اتخذ المجلس القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وفي غضون أسبوع من اتخاذ ذلك القرار، اتفقت حكومة السودان مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد برونك، على خطة عمل دارفور. وتضمنت الخطة اعترافا بأن حكومة السودان قد لا تتمكن من تلبية كل متطلبات القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) خلال ٣٠ يوما.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد برونك للمجلس في ٢ أيلول/سبتمبر (راجع S/PV.5027) كانت ايجابية بشأن ١٠ مجالات من جملة ١٢ مجالا، أحرزت فيها الحكومة تقدما في الوفاء بالتزاماتها. وأفاد الممثل الخاص للأمين العام بأن الحكومة لم تف بالتزاماتها في مجالين. فلقد تحسنت بصفة عامة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، وبدت الأمور وكأنها تتحرك في الاتجاه السليم. وانخرطت الحكومة السودانية بشكل كامل مع الاتحاد الأفريقي. وبدأت محادثات السلام في أبوجا. وذلك التوجه استحق التشجيع.

ولكن مشروع القرار الذي عرضه مقدموه لم يكن متسقا مع تقرير الأمين العام (S/2004/703) ولا مع الإحاطة الإعلامية للممثل الخاص. فلقد أخفق المشروع في الاعتراف بالتقدم المحرز. وقيل لنا إن الهدف الأساسي لمشروع القرار هو تعزيز دور الاتحاد الأفريقي. ولكن أحكام مشروع القرار الأصلية لم تعكس ذلك الهدف الأساسي.

ومع ذلك، ظل الوفد الباكستاني يشارك في المفاوضات بروح بناءة. وعممنا مقترحاتنا لتحسين أحكام مشروع القرار ولجعله أكثر توازنا. وإننا نرحب بانعكاس عدد من تلك المقترحات في النص النهائي، بما في ذلك الاعتراف بالخطوات التي اتخذتها حكومة السودان لتحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، والتشديد بصورة أكبر على التزامات جماعات المتمردين وإعادة التأكيد على سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، التي نعتقد أنه يجب تعزيزها بشكل تام وفقا للميثاق. ونحن نرحب على وجه الخصوص بزيادة التشديد على الدور المركزي للاتحاد الأفريقي.

ومع ذلك، فقد أعلنا منذ البداية أن باكستان لا يمكنها الموافقة على استخدام الجزاءات أو التهديد باستخدامها، فنحن نعتقد أنها لن تكون مفيدة في هذه الحالة. ولذلك امتنعنا عن التصويت على القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). ونظرا لأنه تم إحراز تقدم، فإننا لم نشعر بأن هناك مبررا أو ضرورة للتهديد الصريح بفرض جزاءات على حكومة السودان وحدها، وهي جزاءات نطاقها أوسع بكثير وأثرها المحتمل أشد وطأة حتى لو قورنت بالقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وكنا أيضا قلقين من أنه بالإضافة إلى كون هذا التهديد غير

عادل فإنه قد يحدث ردا ذا أثر عكسي يهدد الإغاثة الإنسانية الدولية ويعرقل جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. كما أن التهديد قد يزيد موقف المتمردين تعنتا، وهو ما يبدو أنه حدث بالفعل.

وتتفق باكستان على أن مجلس الأمن يستطيع أن يقدم إسهاما مفيدا ويجب أن يفعل ذلك. ويمكننا أن نفعل ذلك بشكل أساسي من خلال دعم جهود الاتحاد الأفريقي. ولذلك نتطلع إلى اجتماع مجلس الأمن مع رئيس نيجيريا، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، فخامة السيد اولوسغون أوباسانجو، في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب باتخاذ المجلس للقرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤). والقرار يعالج حالة في دارفور كانت مأساوية عندما اتخذنا القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) وقد ظلت مأساوية حتى اليوم.

منذ نهاية تموز/يوليه، شهدنا إحراز الحكومة السودانية لبعض التقدم. ولكن يجب أن يقال إن هذا التقدم كان محدودا في نطاقه، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك تقدم يمكن التحقق منه في مجالات رئيسية من مجالات القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، مثل نزع سلاح الجنجويد، وإجراء محاكمات على انتهاكات حقوق الإنسان، والوضع الأمني العام للسكان والمشردين داخليا في دارفور.

وفي هذا القرار نطالب مرة أخرى حكومة السودان بالنهوض بمسؤوليتها تجاه شعبها والتزاماتها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). ونحن مقتنعون بضرورة ممارستنا للضغط — والاستمرار في ممارسته — من أجل تحقيق ذلك الهدف، ولكننا نود أيضا متابعة الحوار بشأن أفضل السبل للوفاء بتلك الالتزامات.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالأمين العام وممثله الخاص، جان برونك، على عملهما، الذي كان محاولة شاقة لإيجاد التوازن السليم بين الضغط والحوار.

كما نؤمن بأن القرار الراهن يوجد التوازن السليم. ولذلك السبب قررت ألمانيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار. ونحن مقتنعون بأننا بحاجة إلى مواصلة الضغط الذي يشمل التهديد بفرض جزاءات دون إنشاء أي تلقائية. وكان من شأن الالتفاف على القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) في ذلك الصدد أن يؤدي إلى تقويض مصداقية المجلس وأن يضر كثيرا بمصلحة الأشخاص الذين يعانون في دارفور.

ونؤمن أيضا بأن هناك ضرورة لإنشاء لجنة تحقيق لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في السودان وللمساعدة في إعادة قدر من الثقة بأن العدالة ستتحقق. ونؤمن أيضا بأن هذا لا يشكل أمرا هاما الآن فحسب، ولكن تحقيق العدالة يشكل أيضا شرطا مسبقا لمرحلة إعادة بناء البلد ولتحقيق المصالحة، كما رأينا في المناطق المتأزمة الأخرى.

بيد أن النقطة الأساسية للقرار هي دعم الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة في دارفور وكسب تعاون الحكومة السودانية مع بعثة موسعة للاتحاد الأفريقي. ونحن نقدر تقديرا صادقا استعداد الاتحاد الأفريقي للاضطلاع حتى بدور أكبر في دارفور وفي تقديم تعاونه للسودان. وينبغي أن تستفيد حكومة السودان من هذه الفرصة على نحو عاجل جدا وأن تظهر أنها مستعدة لقبول ذلك العرض. وقد اتخذت حكومة السودان بالفعل خطوة واحدة في ذلك الاتجاه في الرسائل التي وجهتها إلى المجلس؛ ويجب عليها الآن أن تتبع ذلك بالعمل. وتنظر ألمانيا والاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن في تقديم المزيد من الدعم الكبير لبعثة الاتحاد الأفريقي.

في الأسابيع المقبلة سيتعين علينا أن نبقي التطورات التي تحصل في السودان قيد الفحص الدقيق جدا. وفي نهاية الشهر، سيقدم الأمين العام إلينا تقريرا مرة أخرى. وفي تحديد ماهية الخطوات التي ستتخذ عندئذ، يتعين علينا أن نضع نصب أعيننا أمرا واحدا. هدفنا هو إنقاذ الأرواح ومطالبة أطراف الصراع بالوفاء بالتزاماتها وتحقيق السلام الدائم في السودان. ولا بد أن نكون مستعدين للقيام بكل ما يخدم تحقيق ذلك الهدف على النحو الأفضل.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت فرنسا لصالح القرار الذي قدمته الولايات المتحدة إلى المجلس للنظر فيه. وذكرنا دائما أننا ينبغي أن نسعى وراء تحقيق الهدف الوحيد لإنقاذ الأرواح البشرية. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد أن يتصرف المجلس بعزم ومسؤولية. وتلك في الواقع هي الرسالة التي سمعناها مرارا وتكرار من الأمين العام، الذي نرحب بحضوره هنا اليوم.

أولا، لا بد أن نتحلى بالحزم. لقد استمعنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يان برونك ، الممثل الخاص للأمين العام في السودان. وأحرز بعض التقدم على أرض الواقع، كما لاحظ السيد برونك واعترف المجلس في القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤). ومن الواضح، أننا لا يمكن أن نقف هنا. وكما بين السيد برونك أيضا، فإننا ما زلنا ننتظر أن يترع سلاح مليشيا الجنجويد في أقرب وقت ممكن وأن يحدد مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأن يعاقبوا.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن المجلس، بالترافق مع المجتمع الدولي بأسره، لا بد أن يتابع بشكل متواصل جهوده وإجراءاته، مما يتطلب عزمنا الثابت. ويجب أن نتصرف مع الاهتمام بالفعالية فيما يتعلق بإنقاذ الأرواح البشرية. والحالة في دارفور، كما هي في جميع أنحاء السودان، معقدة وطريقنا شاق. ولا يمكن إنجاز شيء يذكر دون ممارسة ضغط قوي. ولا بد أيضا أن ندعم الاتحاد الأفريقي بشكل نشط. ودور الاتحاد الأفريقي أساسي إذا أريد الوفاء بمتطلبات المجتمع الدولي وضمان التعاون اللازم للحكومة السودانية.

ونرى أن القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) يستجيب لتلك الأهداف وبالتالي فهو نص جيد. بيد أن فرنسا كانت تود لو أن القرار حصل على عدد أكبر من الأصوات. ونولي أهمية كبيرة لوحدة المجلس، التي نرى أنها جوهرية في هذه الأزمة. وبتلك الروح للرغبة في الوحدة وتوافق الآراء سنستمر في العمل في الأيام والأسابيع المقبلة للإعداد لجلستنا المقبلة، لأن المجلس ينتظر الآن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) بنهاية الشهر، عملا بالقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

في الختام، أود أن ألاحظ أن قرار اليوم يتيح أملا جديدا للسكان المدنيين في دارفور. ويحدونا الأمل أن تسمع الحكومة السودانية وجميع الأطراف المشاركة في الأزمة وتفهم بشكل سليم الرسالة الواضحة جدا التي وجهها المجلس. مطالبنا واضحة ولا بد أن يتبعها العمل. وكما قلت سابقا، ينبغي ألا يساور الشك أي أحد في دارفور أو في جميع أنحاء السودان أو في غيره من الأماكن في أن المجلس سيواصل العمل على نحو مصمم.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت بنن لصالح القرار الذي اعتمده المجلس من فوره، الذي يشكل نقطة تحول جديدة في تعبئة المجتمع الدولي إلى جانب الشعب السوداني وبحثا عن تسوية عاجلة للمأساة الإنسانية في دارفور. وخلال المفاوضات، سعى وفدي جاهدا إلى الإسهام في التوصل إلى توافق في الآراء ومتابعة تقرير الأمين العام، الذي نرحب بحضوره.

ويصف التقرير الحالة في دارفور ومدى وفاء الحكومة السودانية بالتزاماتها أمام المجتمع الدولي. وبالتالي كنا نفضل إجماع المجلس بشأن الأمر. كما كنا نود لو أن القرار أشار إلى الفصل الثامن للميثاق بغية إبراز التعاون والتشاور اللازمين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ورأينا أن الإشارة في الفقرة ١٤ إلى القطاع النفطي، فيما يتعلق بالتهديد بفرض جزاءات، قلل من توقع التوصل إلى إجماع، ربما كان أوسع لو وافق مقدمو القرار على إسقاط الإشارة، نظرا للجدل والتفسيرات الخلافية التي قد تخضع لها.

وبعد قولي ذلك، فإن بنن تؤيد بشكل عام القرار الذي يعبر عن إرادة مجلس الأمن بأن يبقى ملتزما بتشجيع السلطات السودانية على التصرف بكفاءة بغية تحسين الحالة الأمنية والعمل، قبل ذلك، على وقف الهجمات التي تشن على المدنيين في دارفور. وندعم بشدة مناشدة البلدان المانحة زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الأشخاص المشردين. وندعم المطلب بأن ينزع سلاح جميع المليشيات، وخاصة الجنجويد. وندعم تسهيل العودة الطوعية لملايين الأشخاص المشردين. ونؤيد التعزيز الكبير للدور الرائد الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي. ونؤيد نزع سلاح المليشيات وجميع الفصائل المسلحة وتقديم المسؤولين عن ارتكاب فظائع للعدالة. وأخيرا، فإننا نؤيد إنشاء لجنة تحقيق دولية، تحت إشراف الأمم المتحدة.

ونؤمن بأن المجتمع الدولي مستعد بشكل جيد للاضطلاع بدور في التوصل إلى تسوية للأزمة الإنسانية. ومن الملح أن نوقف المذبحة في دارفور.

إن الحالة في دارفور غير مقبولة على الإطلاق فيما يتعلق بالتزام الأمم المتحدة المجدد بالكرامة الإنسانية، التي يحرم منها ملايين المواطنين في بلد عضو كامل الأهلية في الأمم المتحدة وحين تعرب المبادئ المتأصلة في الميثاق عن إيمانها بالحقوق الأساسية وكرامة الإنسان وقدره.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نطلق من جانبنا نداءً ملحا لجميع الأطراف السودانية بأن تتعاون بنشاط مع الاتحاد الأفريقي بقبول نشر المراقبين العسكريين وقوات الحماية بأعداد كافية لكفالة أمن المساعدة الإنسانية ولإحراز تقدم في المفاوضات الجارية في أبوجا ليتسنى التوصل إلى حل سياسي قائم على المبادئ للصراع في دارفور في أقرب وقت ممكن.

ونحث المجتمع الدولي على زيادة مساعدته للسكان المعرضين للخطر بغية إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح البشرية في دارفور وعلى تقديم المساعدة الضرورية للاتحاد الأفريقي بغية السماح بالتوصل إلى حل للصراع وإدارة عملية السلام فيما بعد.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة باعتماد هذا القرار وبحضور الأمين العام بيننا اليوم، الذي أظهر زعامة بارزة بشأن هذه القضية.

تظل الحالة في دارفور خطيرة للغاية، حيث أصبح أكثر من مليون شخص مشردين. وتشير آخر الأرقام إلى حدوث وفيات يومية بنسبة تقرب من ٢,٥ لكل ٠٠٠ ١٠ مشرد. وهذا يعني أنه يموت هناك ٠٠٠ ٨ فرد كل شهر تقريبا. وترتبت عن الحالة عواقب أمنية واسعة النطاق على المنطقة بأسرها. وبالتالي يصح القول تماما ويتسق مع الحقائق على أرض الواقع إنه يجب على مجلس الأمن أن يتناول هذه القضية مرة أخرى في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ويقر النص المعتمد اليوم بأن حكومة السودان أحرزت بعض التقدم استجابة للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). ونحن نرحب بهذا أيما ترحيب، ولكن لا يزال هناك الكثير

مما يجب إنجازه، خاصة فيما يتعلق بالأمن. وتؤمن المملكة المتحدة بأن الضغط الذي بذله المجتمع الدولي كان مسؤولا بصورة رئيسية عن هذا التقدم. وبتكرار التهديد الواضح بالتدابير، يبرز المجلس التزامنا بكفالة أن تحقق حكومة السودان الأهداف التي حددناها. وبالإضافة إلى ذلك، فهي يجب أن تفي بمسؤولياتها، وأهمها حماية مواطنيها.

ويجب أن يتعاون المتمردون أيضا. وهذا القرار موجه إليهم أيضا. وتقع عليهم مسؤوليات، وخاصة بضمان صون الوصول الإنساني وحماية حقوق الإنسان. وينبغي ألا يفسر هذا القرار بأي حال من الأحوال على أنه يعطي حماية للمتمردين لمواصلة هذا التصرف غير المقبول.

ونرحب بإسهام بعثة الاتحاد الأفريقي حتى الآن. ونناشد جميع الدول الأعضاء تقديم أي مساعدة مطلوبة.

وقد وردت تقارير عديدة ذات مصداقية بحدوث انتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي في دارفور. ولذلك أصاب المجلس عندما شكل على وجه السرعة لجنة تحقيق لمعرفة الحقائق. ولا يجوز أن يكون هناك إفلات من العقاب. ويجب تقديم المسؤولين عن اقتراف انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي إلى العدالة. وينطبق ذلك على جميع أطراف النزاع.

ومهما كانت القرارات المتخذة في هذا المجلس، فالمسؤولية النهائية تقع على عاتق حكومة السودان والجماعات المتمردة. ولذلك تأسف المملكة المتحدة على تأجيل محادثات أبوجا من دون التوقيع على البروتوكول الإنساني المتفق عليه في ٢ أيلول/سبتمبر ونحن نحث الجانبين، وخاصة الجماعات المتمردة، على الانخراط التام في تلك المباحثات حينما تستأنف في الشهر المقبل للتوصل إلى حل مستدام للحالة في دارفور. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام في السودان إلا من خلال التسوية السياسية في دارفور وفي نيفاشا. وإن حكومة بلادي – والاتحاد الأوروبي بوجه أعم – مصممان على مواصلة دعمهم للعمليات السياسية تلك.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): صوتت البرازيل مؤيدة القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) على أساس الفهم بأن دافعه الأساسي هو إنقاذ الأرواح في دارفور. وحينما اتخذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعرب وفدنا عن الفهم بأن القرار كان الأول في سلسلة من القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن في الوقت الملائم بغية تعزيز السلام والأمن في دارفور، وتقليل معاناة أكثر من مليون شخص في تلك المنطقة وإنهاء الكارثة الإنسانية التي حلت بالمنطقة. .

ويركز القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) على بعض من تلك الأهداف بالإصرار على الحاجة إلى اتخاذ حكومة السودان المزيد من الإجراءات القاطعة لدى اضطلاعها بمسؤوليتها الأولية عن توفير الحماية والأمن للسكان المدنيين والسيطرة على المليشيات، مثلما يركز على الضغط، بأسلوب ملائم، على قضية العودة الطوعية للاجئين والأشخاص المشردين، وبتجديده النداء من أجل تقديم الدعم الدولي الملح للجهود الإنسانية المبذولة في كل من السودان وتشاد. ونلاحظ مع الاهتمام أن القرار يتناول أيضا قضية الجماعات السودانية المتمردة، وأنه، بالإضافة إلى ذلك، يرحب بالخطوات التي اتخذها حكومة السودان فيما يتعلق بتيسير وصول الغوث الإنساني.

وعلى الرغم من هذا، نرى أن القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) كان يمكن أن يعترف بخطوات إيجابية أخرى اتخذها حكومة السودان، مثلما أوضح الأمين العام وأوضح أيضا ممثله الخاص، جان برونك – وخاصة، تلك المتعلقة ببداية نزع السلاح وتحسين الأمن في مناطق معينة بها

أشخاص مشردون، إلى جانب نشر شرطة إضافية. ولو فعل القرار ذلك، لتوفرت للمجلس أسباب أقوى للمطالبة باتخاذ خطوات أكثر فعالية، وخاصة في مجال الأمن.

ويلزم القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المجتمع الدولي بالجهود السياسية والعسكرية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالأزمة في دارفور. ويرحب وفدنا بهذا الانخراط الواضح، على الرغم من أننا نؤمن بأنه كان لزاما على المجلس أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بأن يجعل الفقرات الملائمة على أساس الفصل الثامن من الميثاق. ونحن مقتنعون بأن هذا الحكم من شأنه، أن يكون حسن التوقيت وملائما على حد سواء، بالإضافة إلى أنه سهولة قبوله، إذ أنه كان سيوفر أساسا سياسيا وقانونيا أكثر ثباتا لتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذه الحالة بعينها.

إن الاستخدام المفرط للفصل السابع بوصفه مظلة للمنطوق بأسره في هذا القرار – مثلما سبق أن ذكرت حين اتخاذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) – يجازف بالفعل بتضليل جميع الأطراف المعنية، بما فيها الرأي العام العالمي، الذي قد يفهم أن التسوية السلمية للتراعات، أو حتى المفاوضات الدبلوماسية، لم تكن من ضمن الخيارات التي نظر فيها المجلس. والواقع أن المفاوضات الجارية في إطار الاتحاد الأفريقي في أبوجا تسمح للمجلس بمواصلة رعاية التوقعات الإيجابية.

وفيما يتعلق بطلب اتخاذ إجراء فوري بصدد إنشاء لجنة تحقيق دولية، يظل هدفنا الرئيسي تجنب ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويحدونا الأمل بالتأكيد أن يتسنى إجراء تحقيقات دقيقة في الحقائق الأخيرة المؤسفة جدا حينما يسعى الاتحاد الأفريقي إلى الجمع بين الأطراف كافة بوصف ذلك أفضل وسيلة لإيجاد حل سياسي دائم للصراع في دارفور.

أخيرا، يشاطر وفد بلادي التفسير بأنه يجب أن لا يكون هناك تطبيق تلقائي للتدابير المذكورة في الفقرة ١٤ من حيث أنه بالإشارة الآن إلى الإمكانيات المحددة في الجزء الأخير من تلك الفقرة، فإن المجلس لا يصدر حكما مسبقا على طابع قراره المضموني، الذي يجب أن يتخذ في الوقت الملائم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي، ولكنني أود أولاً أن أهنئه بالعيد القومي لبلده اليوم.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت شيلي اليوم تأييداً لهذا القرار لكي تبعث برسالة سياسية واضحة. فنحن نريد أن نرى امتثالاً كاملاً من جانب السودان لجميع التزاماته، كما نريد وقف الكارثة الإنسانية في دارفور عملاً بالالتزامات المقطوعة في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) وفي البيان المشترك مع الأمين العام الصادر في ٣ تموز/يوليه. ومع تقديرنا على النحو الواجب أن حكومة السودان قد أبدت تعاوناً بالامتثال لبعض وعودها، كما جاء في القرار، فلم يتم بعد للأسف تنفيذ الوعود المتعلقة بنزع سلاح مليشيات الجنجويد، وحماية السكان المدنيين، وتقديم المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية للعدالة.

ويساند هذا القرار الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في الوقت ذاته مساندة قوية، سواء من حيث جهود الاتحاد المتعلقة بتيسير التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومة وجماعات المتمردين أو من حيث الدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي. وسيجري تمديد مدة البعثة والتوسع فيها، وهو أمر جدير بالترحيب ويتفق مع النهج الإقليمي الذي يحبذه هذا المجلس.

أما الرسالة التي نوجهها إلى كل من حكومة السودان وجماعات المتمردين فهي أننا نريد أن نرى حلول

السلام في هذا البلد، ووضع حد للمذابح، ومعاقبة المسؤولين عنها. ويعتزم بلدي أن يتأكد من تنفيذ تلك الالتزامات إنقاذاً للأرواح وتجنباً لفرض الجزاءات. فالجزاءات لا قيمة لها في حد ذاتها. بل هي أدوات تستخدم لتحقيق أغراض أسمى. وقد صوتنا تأييداً لقرار يعبر تعبيراً جدياً عن أغراضنا. ولن ينظر المجلس في اتخاذ تدابير أخرى إلا إذا لم يتم الوفاء بتلك الشروط.

وأخيراً، يبدو لنا الطلب المتمثل في أن ينشئ الأمين العام لجنة دولية للتحقيق في كل حالة يبلغ عنها من حالات انتهاك القانون الإنساني الدولي مطلباً ضرورياً وعاجلاً من أجل التثبّت من الحقائق على أرض الواقع.

وخلاصة القول إن هذا القرار يتمشى مع ما قرره المجلس في الماضي القريب، ونرجو أن يسهم في إيجاد حل سريع للحالة الإنسانية في دارفور.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت رومانيا تأييداً للقرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) للأسباب الستة التالية.

أولاً، نرى في النص المعروض علينا متابعة متمشية مع القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الذي رسم مسار السياسة التي حددها المجلس في معالجته للحالة في غرب السودان. وقد لقي القرار المذكور دعماً واسع النطاق في داخل المجلس، واعتبرناه القرار الإطاري لنظر المجلس في مشكلة دارفور بالسودان.

ثانياً، يجتاز هذا القرار المحك الرئيسي الذي أخذنا به أنفسنا جميعاً، وهو ضرب توازن عادل بين الاعتراف بالتقدم المحرز وإعطاء كل ذي حق حقه من ناحية، ومواصلة تقديم التشجيع النشط والمستمر لحكومة السودان حتى تفي بجميع الالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها أمام المجتمع الدولي وأمام شعبها من ناحية أخرى، مظهرة في ذلك الاهتمام العاجل الذي تفرضه الأحداث الإنسانية الدائرة في منطقة دارفور. ويتسم القرار بنفس القدر من التوازن حين يسلم بنصيب المتمردين من المسؤولية وحين يدعو جميع الأطراف المعنية إلى التصدي الشامل للتحديات السياسية والأمنية التي تواجه السودان في الوقت الراهن بكل أبعادها.

ثالثاً، يفكر القرار في فرض جزاءات. غير أنه لا يوصي بفرضها تلقائياً، فهذا أمر لا يزال يتوقف على اتخاذ نهج تدريجي مناسب، يلائم التطورات التي تطرأ في الميدان. وفي هذا اتفاق مع رأي رومانيا المتمثل في أننا ينبغي أن نستطيع مواصلة العمل مع حكومة السودان بشكل تعاوني على تنفيذ الالتزامات التي اشتركت في قطعها تلك الحكومة والمجتمع الدولي. وكان هذا من الأسباب الهامة التي دعت وزير خارجية رومانيا في تموز/يوليه إلى اتخاذ قرار بزيارة ذلك البلد في الساعات التالية لاتخاذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

رابعاً، يعرب هذا القرار عن تقديره للإدارة الإقليمية القائمة لدفة الأمور في هذه الحالة المتأزمة ويشجع الاتحاد الأفريقي بل يدعمه في تقديم مزيد من الإسهامات في التصدي للأزمة الناشبة في غرب السودان. كما يتجلى في هذا القرار على نحو ملائم هيكل التعاون الذي تبديه دعماً لمعالجة الأمم المتحدة للحالة في دارفور بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي كثير من فرادى الدول من جيران السودان فضلاً عن الدول من كافة أنحاء أوروبا وآسيا وأمريكا. ويتسم هذا النهج بأهمية جوهرية بالنسبة لرومانيا بوصفها من الدعاة لتفسير حديث وموحد لأحكام الفصل الثامن وتطبيقه في عصرنا هذا. ونتطلع في هذا السياق إلى الاستماع لما سيقوله الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وهو رئيس دولة نيجيريا، حين يخاطب المجلس في الأسبوع المقبل.

خامساً، لقد تم على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي جمع قدر كبير من المعلومات وإجراء كثير من

التقييم بشأن السودان ودارفور في الآونة الأخيرة نتيجة لكثير من الزيارات والبعثات الوزارية والبرلمانية وغير الحكومية التي جرى الاضطلاع بها على أرض الواقع. وتشير السياسات الأوروبية التي استُند في وضعها إلى هذه الإفادات الميدانية الواسعة النطاق في نفس اتجاه البلاغات الصادرة عن واشنطن وغيرها من العواصم كما تتفق مع آراء الأمين العام للأمم المتحدة، وجميعها تتمشى مع فلسفة القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الذي تم اتخاذه منذ برهة.

سادساً، في عالم القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن لا يكون ممكنا للمجتمع الدولي، ولمجلس الأمن بصفة خاصة، الاقتصار على مجرد إلقاء نظرة سياسية على أحداث تتعلق بعشرات الألوف من الضحايا المستهدفين بالعنف، وخاصة حين لا نسمع إنكاراً لتلك الوقائع المأساوية التي يتم الإبلاغ عنها. ويجب ألا يكون لدى المجلس أدنى تردد من الوجهة الأخلاقية في الاضطلاع بمسؤولياته. ورغم أنه قد يكون من الصحيح أن التوصل إلى استنتاجات قانونية ليس من اختصاص المجلس، فإن من التزاماته السياسية والقانونية والأخلاقية بالتأكيد أن يدق ناقوس الخطر وأن يدعم الجهات المختصة، بل أن يحثها على النظر الواجب في هذه الأعمال.

إن السودان بلد هام بالنسبة لرومانيا، وأعتقد أنه مهم في نظرنا جميعاً. فكلنا يهمنا أمر الأشخاص الذين تتعرض أرواحهم للخطر هناك. وينبغي أن نواصل سعينا لأن يتكلم المجلس بصوت واحد في أي تناول لمسألة دارفور في المستقبل . وتتعهد رومانيا بمواصلة العمل في هذا الاتجاه.

وجملة القول إن رومانيا قد أيدت القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) بوصفه عملاً هاماً يقوم به مجلس الأمن في سياق الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وثقة منها بأن ذلك سيحدث فارقاً على أرض الواقع بالنسبة لكل من يعانون أو يتعرضون للخطر في منطقة دارفور بالسودان، وهذا هو المحك النهائي لمصداقية أعمالنا ووجودنا في المجلس. كما أن قدرة مجلس الأمن على الاستجابة للأزمات الدولية تتمثل أيضاً في قدرة مجلس الأمن على شرح الأشياء البسيطة لعامة الناس الذين يوجهون أسئلة مباشرة من قبيل: لماذا قضى هذا العدد الكبير من الناس نحبهم أو لماذا يعانون في السودان؟ وماذا نحن فاعلون إزاء ذلك؟ إننا باتخاذ هذا القرار، نحاول أيضاً أن نرد على تلك الأسئلة البسيطة.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): صوتت الفلبين لصالح القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن للتو. ويعطي القرار أملا لضحايا الكارثة الإنسانية التي تجري فصولها الآن في دارفور ويحض ضمير المجتمع الدولي على أن يهب لمساعدتهم بالخبز والإنصاف. ويوجه القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) أيضا رسالة، إلى الأطراف في السودان – الحكومة وجماعات المتمردين والمليشيات – بأن عليها أن تنقذ أرواح السكان وأن تحافظ على كرامتهم وممتلكاتهم، ولو أن القرار يقر بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الخرطوم من أجل القيام بذلك، ويمنحها الوقت والفرصة لأن تفعل المزيد. وتقع على الدولة مسؤولية حماية مواطنيها، وإذا كانت عاجزة عن القيام بذلك أو غير راغبة، فإن المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، يملك السلطة الأخلاقية والقانونية لتمكين الدولة من الاضطلاع بهذه المسؤولية.

إننا نؤيد الدور القيادي المناط بالاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى التسوية السلمية للأزمة وحماية رفاه سكان دارفور.

ويشير اتخاذ القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) أيضا إلى أن مجلس الأمن يستطيع أن يعمل، وسيعمل، في ظروف مماثلة لتلك التي تشهدها دارفور. ونحن نؤيد ذلك النهج، ولذلك صوتنا لصالح القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لإسبانيا.

تعتقد إسبانيا أن القرار الذي اتخذ للتو، والذي انضم وفدي إلى قائمة مقدميه، يخدم المقاصد التي نادى بها المجلس طوال الأزمة التي نحن بصددها، ولا سيما تخفيف وطأة معاناة السكان المدنيين في منطقة دارفور، وإنهاء الصراع في تلك المنطقة ووضع حد للإفلات من العقاب عن الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي.

إن نص القرار يتسم بالتوازن، فبينما يعترف بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات السودانية منذ اتخاذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، ولاسيما فيما يتعلق بالوصول إلى المساعدة الإنسانية، يلاحظ بوضوح أيضا أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله لكي يتم الامتثال الكامل لمطالب المجلس والوفاء بالالتزامات التي قطعتها حكومة السودان على نفسها. وخصوصا أنه لا يوجد حتى الآن مؤشر كاف على أن حكومة السودان قد اتخذت إجراءات ناجعة لتحييد ونزع سلاح المليشيات المسلحة، ولا سيما الجنجويد، كما أنها لم تضع حدا للهجمات ضد السكان المدنيين.

ورغم التقدم الذي تم تحقيقه مقارنة بالوضع الذي كان سائدا منذ شهر ونصف الشهر تحديدا، فإن منطقة دارفور ما زالت، للأسف، مسرحا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. ولهذا السبب، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتنصل من مسؤولياته. وعليه أن يتصرف وفقا لذلك.

ومن أجل إيجاد حل معقول لهذا الوضع، لا بد لحكومة السودان أن تواصل تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، بل وأن تزيد من ذلك التعاون. وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي اتخذ للتو يعزز الدور القيادي للاتحاد الأفريقي، الذي اعتُرف به بالفعل في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والذي نرى أنه يجب أن تدعمه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى، إذا ما طلب الاتحاد الأفريقي مثل هذا الدعم. ونأمل أن يتم الوفاء بالوعود التي قُطعت بشأن التعاون مع الاتحاد الأفريقي من خلال إجراءات كافية ومحددة جيدا.

إن هذا، بلا شك، صراع له عواقب وخيمة، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، ولكن التهديد الذي يشكله بالنسبة للسلام والأمن الدوليين يقتضي مشاركة المجتمع الدولي بأسره أيضا من أجل المساعدة في التوصل إلى حل.

وأود أن أشدد على مطالبة القرار للأمين العام بإنشاء لجنة دولية للتحقيق، لتقصي الحقائق بتجرد وبشكل مستقل واتخاذ أولى الخطوات لمنع المسؤولين عن ارتكاب الفظائع من الإفلات من العقاب، أيا كانت الجماعات التي ينتمون إليها.

واقتناعا بالاستنتاجات التي أقرها مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي، تؤيد إسبانيا تماما العمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في محادثات أبوجا، تحت رعاية الرئيس أوباسانجو، الذي نتطلع لما سيقوله في المجلس في الجلسة الخاصة التي يعقدها في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، أشدد على أن القرار الذي اتخذناه للتو يدفع حكومة السودان وجماعتي المتمردين – جيش حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة – إلى التفاوض بحسن نية وعلى وجه السرعة من أجل التوصل إلى حل دائم للصراع.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي ألا يعرقل شيء مما يحدث في مفاوضات أبوجا أو على الأرض في منطقة دارفور سرعة استئناف الحوار في إطار عملية نيفاشا بشأن صراع الشمال والجنوب، الذي لا بد من تسويته بصورة ملحة أيضا.

إن حكومة بلادي على ثقة من أن حكومة السودان، وكما يتضح من الرسائل الموجهة إلى رئاسة المجلس، ستمتثل لمطالب مجلس الأمن وستتعاون بشكل كامل

مع الأمين العام وممثله الخاص، ومع الاتحاد الأفريقي في كافة جوانب الإجراءات التي يتخذها فيما يتعلق بهذه الأزمة، ومع لجنة التحقيق الدولية بمجرد إنشائها واضطلاعها بمهامها.

وينبغي للمجلس أن يبقي كل هذه المسائل قيد النظر لكي يتمكّن في المستقبل من اتخاذ الإجراءات الصحيحة دون اللجوء إلى الاستجابات التلقائية أو الأحكام المسبقة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عروة (السودان): في البداية أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على ترؤسكم مجلس الأمن، وأن أشكركم على تعاونكم معنا وفتح بابكم لنا للتناقش في هذا الظرف العصيب.

لم يكد مجلس الأمن يستنفذ مداولاته والسبل الكفيلة والملائمة التي تمكن حكومة بلادي من الاستمرار في الإيفاء بالتعهدات التي التزمت بها بعد الاعتماد المتعجل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، حتى ضربت في مقتل الجهود المثابرة التي تضطلع بها بلادي، ومسيرة المفاوضات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي، برئاسة فخامة الرئيس النيجيري أوباسانجو في أبوجا. وأخذت في التلاشي آمال شعب بلادي عامة ومواطني دارفور بشكل خاص في تحقيق السلام والرخاء الذي بات وشيكا، وذلك إثر تقديم مشروع هذا القرار الذي تم اعتماده الآن.

لقد أبدت حكومة بلادي في الماضي القريب التزاما بتنفيذ تعهداتها التي تمليها عليها مسؤولياتها تجاه مواطنيها في كافة بقاع السودان، وليس أدل على ذلك من النقاط المحددة التي أوردها تقرير الأمين العام وممثله الخاص التي توضح دون لبس الالتزامات التي نفذت، والمجالات الأخرى التي ينبغي الاستمرار في اتخاذ إجراءات بشأنها امتثالا للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

ونود أن نعيد التأكيد هنا على الاستمرار في التعهدات التي التزمنا بها بالرغم من قناعتنا الراسخة بأن العديد من فقرات هذا القرار، الذي تم اعتماده الآن، تمثل جورا وظلما وعدم إنصاف في أسوأ مظاهره.

إن أعضاء المجلس يعلمون قبل غيرهم بأن جذور هذه المشكلة تعود للتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وعليه فإننا نتساءل إن كانت تلك الإجراءات الجزائية ستسهم في حل المشكلة أم تضاعف من آثارها وتعرقل مساعي التسوية؟ كما أن القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، عندما أشار إلى المادة ٤١ من الميثاق، قرن ذلك بعدم وفاء الحكومة بالالتزامات. وقد تابعتم جميعا هنا في هذه القاعة تقرير الأمين العام وإفادة مبعوثه يان برونك. فهل جاء في ذلك حكم بفشل الحكومة وعدم امتثالها للقرار؟ لم يحدث ذلك. بل حتى هذا القرار على سوئه وبرغم ما حواه من بعض المظالم قد تضمن هو الآخر إشارة إلى تعاون الحكومة. فلماذا يصر البعض على معاقبة حكومة السودان رغم تعاونها الذي لا خلاف حوله.

إننا في مثل هذه اللحظات نجدد تنبيهنا لأعضاء المجلس بأن العالم الآن يشخص أبصاره ترقبا لأن يرى قدرا من العدالة والمصداقية في التعامل مع قضايا الشعوب بعيدا عن الانتقائية واستغلال الأزمات الداخلية في البلدان النامية لتحقيق أهداف سياسية وخلق غطاء لممارسات وجرائم تتم بحق شعوب أخرى. ولعل هذا يجعلنا نجدد الثناء والتقدير لدول داخل هذا المجلس ما فتئت تقف إلى جانب الحق والعدالة وتتحاور بصدق انتصارا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة. إذ لا بد للخير أن ينتصر مهما طغى عليه الشر. وتاريخ هذه المنظمة حافل بالعبر. ولعل التأخير الذي صاحب صدور هذا القرار بعد أن كان مقدموه يتلهفون لصدوره فورا هو نتاج لرفض أولئك المؤمنين بالعدل لكل النصوص الظالمة التي لا ترمي إلا إلى تحقيق الهدف السياسي للقرار.

جوهر هذا القرار يتنافى تماما مع تقرير الأمين العام وإفادة ممثله الخاص والأوضاع الحقيقية على الأرض، ويكرس إعمال نهج ينفِّر الحكومة والشعب معا، بما في ذلك أهلنا في دارفور، من التعاطي الموجب والمستدام مع مجريات الأحداث، بدلا من أن يشجع على الحفاظ على تعاون الحكومة وإشراكها بشكل فاعل بما يحقق السلام والاستقرار والرخاء.

وفي هذا الصدد، فقد نبهنا مجلس الأمن هذا في عدد من المناسبات بأن سبيل التسوية السلمية هو أفضل وأقرب الطرق لمعالجة الوضع بدارفور. كما ظللنا نحذر مرارا من أي إشارة سالبة تصدر عن المجلس من شأنها التأثير سلبا على مجريات المفاوضات. وهذا يقف شاهدا عليه التشدد الذي صاحب اعتماد القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والذي أدى في حينه إلى انهيار المفاوضات في أديس أبابا في تموز/يوليه الماضي، نتيجة لتعنت الحركات المتمردة بعد أن اكتسبت زخما إثر اعتماد ذلك القرار. ليس ذلك فحسب، بل إن التحرك المحموم مؤخرا من قبل الإدارة الأمريكية، مدفوعة بمتطلبات الحملة الانتخابية المسعورة، وتقديم مشروع القرار الذي تم اعتماده الآن، أدى إلى تعثر المفاوضات الجارية في أبوجا بعد أن أوشك الطرفان على تحقيق اختراق في البند الثاني من جدول الأعمال المعني بالمسائل الأمنية، كما أدى إلى رفض المتمردين حتى التوقيع على اتفاقية البروتوكول الإنساني.

ولعل التعجل الذي صاحب هذا القرار أيضا، بل والضغوط التي صاحبته، كان الهدف الأوحد منها إرضاء رغبات الكونغرس الأمريكي الذي أصبح يعتبر نفسه ضمير العالم الحي الأوحد، بل وصاحب الحق الإلهي في التحكم في مصائر الشعوب، وهو كالفرعون العاري، خصيم سيدنا موسى عليه السلام، الفرعون الذي لا يرى سوءاته التي يراها بلايين البشر في هذا العالم. فهو لا يرى جرائمه التي ترتكب بقتل النساء والأطفال وهدم منازلهم يوميا في أجزاء كثيرة من العالم، من بينها أفغانستان والعراق وفلسطين، وأمام شاشات التلفاز، وتنكيله بالسجناء والأبرياء في سجون أفغانستان والعراق وغوانتنامو. وفي الوقت الذي نقدر فيه مواقف بعض الدول، حتى تلك التي صوتت مع القرار أو تبنته، من خلال مداخلاتها الأمينة في جلسات المشاورات غير الرسمية، إلا أننا لا نود الحديث عن أولئك الذين يبصمون على الظلم سيرا في ركاب الطغيان. ولكننا نتعجب أيضا من مواقف دولة أكثر ملكية من الملك، ظلت تمطرنا بالظلم منذ بداية هذه المشكلة بصورة متطرفة ومتحيزة للظلم وبعيدا عن الموضوعية. ولعلها رأت في هذه المشكلة هدفا رخوا يمكن الضرب عليه علها تكفر عن خطاياها السابقة حينما وقفت مع الإجماع الدولي ضد شن الحرب غير القانونية على العراق.

يجيء اعتماد مشروع القرار هذا لينسف كل المفاوضات ويضع العراقيل أمام الجهود التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، جهود يوظف لها زعيم أفريقي مثل الرئيس أوباسانجو كل حنكته وحكمته الأفريقية. وليس أدل على ذلك من أن المتمردين تقدموا في آخر اللحظات بشروط تعجيزية منقولة نقلا من نص القرار الأساسي الذي قدم لهذا المجلس. إننا نريد لهذا المجلس أن يكون صادقا مع نفسه حين يدعي بأنه يدعم جهود الاتحاد الأفريقي، وفي ذلك ليتمعن المجلس جيدا في قراره الذي اعتمده اليوم إن كان يخدم حقا هذا الهدف بصورة حقيقية لا بصورة شكلية. والتاريخ خير حكم بيننا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لم أكن أعتزم أن أتكلم مرة أخرى إلى أن انحرف ممثل السودان، للأسف، عن موضوع مداولاتنا

وشن هجوما نعتبره غير لائق ولا داع له على الولايات المتحدة: وهو هجوم يخرج تماما عن الموضوع المعروض الآن على مجلس الأمن.

مرة أخرى إن الموضوع المعروض على مجلس الأمن هو حماية سكان دارفور، الذين ما فتئوا يعانون بشكل فظيع أو بطريقة فريدة بين مآسي العالم اليوم: إنهم يعانون من هجمات مسلحة تشنها المليشيات، ولكنهم يتعرضون أيضا لهجمات تشنها حكومة السودان؛ إنهم يعانون من الهجمات بعد أن توصلت حكومة السودان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وبعد أن أصدرت حكومة السودان بيانا مشتركا مع الأمين العام فيما يتعلق بالتزامات بترع سلاح الجنجويد، وبعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) – وهي هجمات تشارك فيها الطائرات المروحية، التي تطلق النار على قرى مدنية.

تلك هي المسألة المعروضة على مجلس الأمن. وهي لا تتعلق بأي شكل من الأشكال بوابل الانتقاد الذي وجهه ممثل السودان من فوره إلى الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.